المركز الوطني للمنشآت العائلية
National Center for Family Businesses

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)

أثر الاستثمار الحكومي على استثمار المنشآت العائلية

أ.د. نادر أحمد النيفر
أستاذ المالية بكلية الأعمال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الملخص التنفيذي

أوضحت الدراسة أن **الاستثمار الحكومي يسهم في تعزيز نمو المنشآت العائلية ودعم دورها في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030**، حيث تُعد هذه المنشآت عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد غير النفطي وفي استدامة النسيج المجتمعي.

واعتمدت الدراسة منهجًا مختلطًا **يجمع بين التحليل الكمي والنوعي**، وشملت استبانات موجهة لصنّاع القرار ومقابلات معمقة مع قيادات تنفيذية في 21 منشأة عائلية.

وأشارت الدراسة إلى وجود تأثيرين رئيسيين للاستثمار الحكومي: **الأول هو جذب الاستثمار** حيث يؤدي إلى خلق بيئة أعمال محفزة تعزز الابتكار وتوسع مشاركة المنشآت العائلية في سلاسل الإمداد وتزيد ثقة المستثمرين، أما **الثاني فهو مزاحمة الاستثمار** عندما تطغى المشاريع الحكومية الكبرى أو ترتفع تكاليف التمويل بما يحد من قدرة الشركات الصغيرة على النمو، مما يستدعي تحقيق توازن عادل.

وتشير النتائج إلى أن الاستثمارات الحكومية حسّنت معايير الجودة والكفاءة التشغيلية ووسّعت نطاق الأعمال وخفّضت مستويات المخاطر المتصورة لدى الشركات، رغم استمرار تحديات البيروقراطية وبطء التصاريح والمنافسة غير المتكافئة مع الكيانات الحكومية.

كما توضح الدراسة **وجود فرص واعدة للمنشآت العائلية** تشمل المشاركة في سلاسل الإمداد للمشاريع الوطنية، والاستفادة من برامج التمويل الحكومية وصناديق التنمية، والدخول في قطاعات جديدة يقودها صندوق الاستثمارات العامة، إضافة إلى تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال لدى الشباب.

وتؤكد **التوصيات** ضرورة مواءمة السياسات الحكومية مع احتياجات المنشآت العائلية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع برامج التمويل والضمانات، وتطوير الحوكمة والقيادات العائلية، ووضع أطر تنافسية واضحة تمنع المزاحمة غير العادلة.

وفي الختام، تؤكد الدراسة أن الاستثمار الحكومي عندما يُدار بتكامل مع القطاع العائلي يشكّل رافعة استراتيجية لرفع التنافسية وتحفيز الابتكار وضمان استدامة المنشآت العائلية، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

دور استثمارات القطاع الخاص ومكانة المملكة الاقتصادية

يُعتبر دعم الاستثمار الخاصّ من خلال المنشآت العائلية ركيزةً أساسية للنموّ الاقتصادي في مختلِف دول العالم؛ فهو يُسهِم في تعزيز التنافسية، وزيادة الإنتاجية، وإتاحة فُرَص العمل. ويُسهِم الاستثمار الخاصّ في تطوير قِطاعات اقتصادية متنوِّعة، ممَّا يعزِّز استدامةَ الاقتصاد.

في سياق المملكة العربية السعودية، يُعتبرُ تعزيز الاستثمار الخاصّ من خلال الشركات الصغيرة والمنشآت العائلية، ولا سيَّما في القِطاع غير النفطي، أمرًا مهمًّا جدًّا لتحقيق أهداف رؤية 2030 التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق نموٍّ مُستدام.

ويلعب صندوق الاستثمارات العامة دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني وتنويع مصادر الدخل، حيث ارتفعت الأصول تحت إدارته إلى 2.87 تريليون ريال في عام 2023 بزيادة بلغت 29% عن عام 2022، كما بلغت 76% من استثماراته محلية مقارنة بـ51% في عام 2021، مع استثمارات سنوية محلية تصل إلى 150 مليار ريال.

ويركّز الصندوق على القطاعات الاستراتيجية مثل الطيران، والأدوية، والتعدين، والتطوير الحضري، ويواصل التزامه بتحقيق 70% من الهدف الوطني للطاقة المتجددة بحلول عام 2030. كما يُعد الاستثمار الحكومي أداة رئيسية لتعزيز الترابط الاجتماعي والاقتصادي في المملكة من خلال دعم العائلات السعودية وتمكينها من الحفاظ على هويتها الاجتماعية عبر تعاقب الأجيال

تُعدّ المملكة العربية السعودية عضوًا في مجموعة العشرين (G20)، وهي الدولة العربية الوحيدة ضمن هذه المجموعة التي تضم أكبر اقتصادات العالم. وقد حققت المملكة في عام 2022 نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.7%، وهو من أعلى معدلات النمو بين دول المجموعة. كما سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الرابع من عام 2024 أعلى معدل نمو سنوي خلال العامين الماضيين بنسبة 4.4% مقارنةً بالربع الرابع من عام 2023. ويعود هذا النمو إلى الارتفاع في جميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، حيث نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.6%، والأنشطة النفطية بنسبة 3.4%، والأنشطة الحكومية بنسبة 2.2% على أساس سنوي.

تُعد الشركات الصغيرة والمنشآت العائلية ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، إذ تمثل نحو 95% من إجمالي المنشآت في المملكة لعام 2023 بعددٍ يتجاوز 1.23 مليون منشأة. وتُسهم هذه المنشآت في توفير فرص التوظيف وتنشيط الاقتصاد غير النفطي، كما تُعزّز التماسك الاجتماعي والحفاظ على القيم والتقاليد التي تميّز المجتمع السعودي.

ورغم دورها المحوري، إلا أنها تواجه تحدياتٍ جوهرية تتمثل في جذب الكفاءات والاحتفاظ بالموظفين وتطوير بيئة العمل بما يضمن استدامتها ونموها عبر الأجيال.

تُظهر الدراسات السابقة تأثيرين رئيسيين للاستثمارات الحكومية

ظاهرة جذب الاستثمار (Crowding-In) تحدث عندما تؤدي الاستثمارات الحكومية إلى تحفيز القطاع الخاص وزيادة نشاطه الاستثماري. فكلما توسّعت الحكومة في مشروعات البنية التحتية، ودعمت الابتكار، وقدّمت حوافز تمويلية، خلقت بيئة أعمال محفّزة تجذب المستثمرين المحليين والعائليين.

ويظهر هذا الأثر بوضوح فى السعودية من خلال:

- توسّع الشركات العائلية في قطاعات الإسكان والسياحة استجابةً للمشاريع الحكومية الكبرى.
- زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة في سلاسل الإمداد للمشروعات الوطنية.
- تحسّن ثقة المستثمرين بفضل السياسات الحكومية المستقرة والداعمة للقطاع الخاص.

بينما ظاهرة مزاحمة الاستثمار (Crowding-Out)، تحدث عندما تؤدي الاستثمارات الكبرى أو المشاريع ذات الحضور الواسع إلى تقليص فرص نمو بعض المنشآت العائلية، نتيجة محدودية الموارد التمويلية أو زيادة المنافسة في القطاعات المستهدفة، مما يتطلب تحقيق توازن يضمن تكامل الأدوار بين مختلف الأطراف الاستثمارية، ويظهر ذلك عادة عندما تتركز المشاريع في أيدي الشركات الحكومية الكبرى، مما يحدّ من قدرة المنشآت العائلية على المنافسة، ترتفع تكلفة الاقتراض بسبب زيادة الطلب الحكومي على التمويل، وتتداخل الأدوار بين القطاعين العام والخاص دون وضوح في الأدوار أو مجالات التكامل.

يعتمد الأثر الإيجابي أو السلبي على مدى تكامل السياسات الحكومية مع احتياجات القطاع الخاص، وفعالية الأطر التنظيمية التي تضمن تكافؤ الفرص. ومن هنا تأتي أهمية بناء شراكات استراتيجية بين الحكومة والمنشآت العائلية لتحقيق التوازن بين الجذب والمزاحمة بما يخدم أهداف رؤية المملكة 2030 في التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تأثير الاستثمارات الحكومية على الشركات العائلية

تُسهم الاستثمارات الحكومية في المملكة العربية السعودية بدور جوهري في تشكيل ملامح الاقتصاد الوطني ودعم استدامة الشركات العائلية. ويمكن تحليل هذا التأثير عبر ثلاثة محاور رئيسة:

التحول الاقتصادي والاجتماعي

تشكل الاستثمارات الحكومية رافعة أساسية لعملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث تُسهم في تطوير البنية التحتية، ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية، وتوسيع قاعدة التوظيف الوطني.

كما تدفع هذه الاستثمارات نحو تحسين جودة الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتمكين المناطق الأقل نموًا، مما يخلق بيئة أعمال أكثر توازنًا تتيح للمنشآت العائلية فرصًا أكبر للنمو والتوسع.

ندرة الدراسات المتخصصة في السياق السعودي

رغم أهمية هذا الموضوع، إلا أن الدراسات العلمية حول العلاقة بين الاستثمار الحكومي وأداء الشركات العائلية في المملكة ما تزال محدودة، مما يجعل هذه الدراسة مرجعًا علميًا مهمًا يسد فجوة معرفية.
ففهم هذا الترابط يُعد ضروريًا لتوجيه السياسات العامة، وتحديد المجالات التي يمكن أن تعزز من تنافسية المنشآت العائلية واستدامتها.

تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030

تتوافق الجهود الحكومية الاستثمارية بشكل مباشر مع ركائز رؤية المملكة 2030 التي تستهدف تنويع الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو، حيث تبرز الشركات العائلية كشريك أساسي في تحقيق هذه الأهداف من خلال المساهمة في خلق فرص العمل، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عبر استدامة الأجيال في إدارة الأعمال.

المنهجية والعينة

وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الحكومي وأداء الشركات العائلية من خلال مجموعة من الأهداف التكاملية التي تجمع بين التحليل، والتقييم، والمقارنة، وصياغة التوصيات العملية، من خلال فهم كيف يؤثر الاستثمار على قرارات الاستثمار واستراتيجية النمو، والتعرف على التحديات والمخاطر عند الاستفادة من الاستثمار الحكومي، واستكشاف كيف يعزز الاستثمار الحكومي الابتكار والريادة الأعمال، وتحديد ما إذا كان الاستثمار الحكومي يجذب أو يزاحم الاستثمار الخاص، وفهم كيف يؤثر الاستثمار على قرارات الاستثمار واستراتيجية النمو، تطوير استراتيجيات لتحسين الاستفادة من الاستثمار الحكومي للنمو المستدام.

واعتمدت الدراسة على المنهج المختلط (Mixed Methods) الذي يجمع بين التحليل الكمي والتحليل النوعي بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وشاملة حول أثر الاستثمار الحكومي على الشركات العائلية. ويُعد هذا المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، إذ يُمكّن من دمج البيانات الإحصائية الميدانية مع وجهات النظر والخبرات التنفيذية.

تم جمع البيانات من خلال استبانات موجهة إلى صُنّاع القرار في الشركات العائلية بهدف رصد اتجاهاتهم وتصوراتهم حول تأثير الاستثمارات الحكومية.

تم إجراء مقابلات شخصية معمّقة مع عدد من المديرين والرؤساء التنفيذيين في الشركات العائلية؛ لاستكشاف التجارب الواقعية والتحديات الفعلية التي تواجههم عند التعامل مع الاستثمارات الحكومية.

واعتمد تحليل البيانات على التحليل اليدوي للمحتوى من قِبَل أكثر من باحث لضمان الدقة والموضوعية في تفسير النتائج وتعزيز مصداقيتها.

يشمل المجتمع جميع الشركات العائلية العاملة في المملكة العربية السعودية بمختلف أحجامها وقطاعاتها الإنتاجية والخدمية، نظرًا لدورها الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

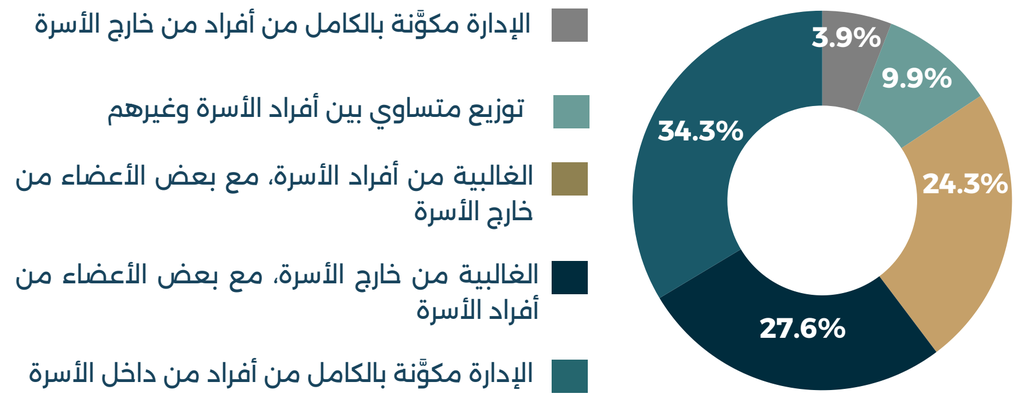
تم اختيار 152 شركة عائلية من مختلف مناطق المملكة ومن قطاعات متنوعة؛ بهدف تحقيق تمثيل متوازن وشامل يعكس الواقع الحقيقي للمنشآت العائلية.

أُجريت 21 مقابلة نوعية مع قيادات تنفيذية ومديري شركات عائلية، شملت 19 مقابلة فردية وبعض المقابلات المزدوجة لتعميق الفهم وتوسيع التحليل المقارن بين التجارب المختلفة.

أبرز النتائج

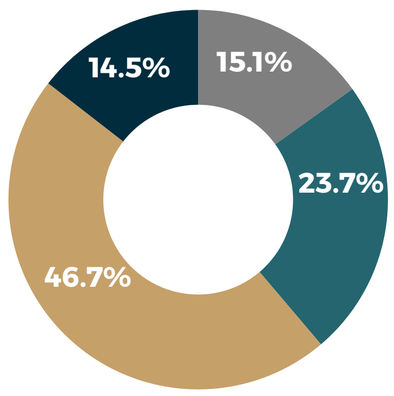
توزيع المنشآت حسب تنوُّع الإدارة

تشير النتائج إلى أن غالبية المنشآت ما زالت تُدار بعقلية عائلية، مع وجود توجه متزايد نحو دمج الكفاءات من خارج العائلة لتعزيز الكفاءة والحوكمة.



توزيع المنشآت حسَب وجود خُطَّة خلافة لأدوار الإدارة الرئيسة

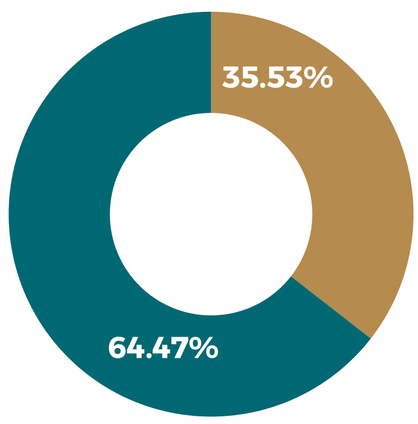
تشير النتائج إلى أن غالبية المنشآت ما زالت تُدار بعقلية عائلية، مع وجود توجه متزايد نحو دمج الكفاءات من خارج العائلة لتعزيز الكفاءة والحوكمة.



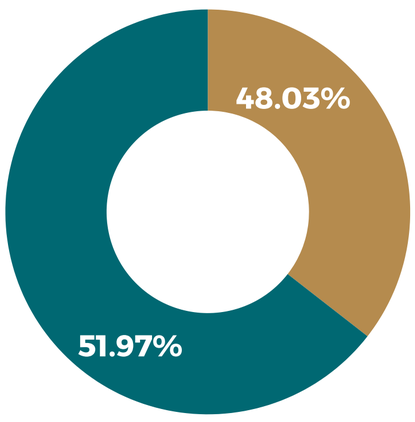
تفاصيل الممارسات الإدارية للمنشآت

تعكس النتائج حاجة واضحة لرفع مستوى المأسسة الإدارية داخل المنشآت العائلية.

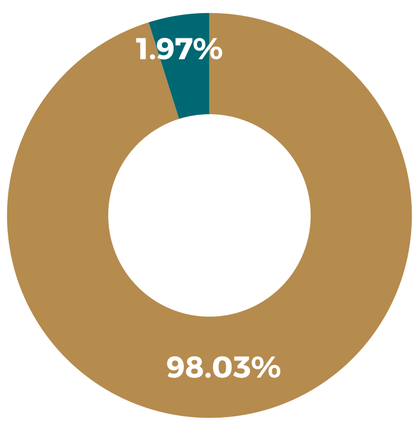
لدى الشركة إستراتيجية عمل رسمية ومكتوبة مع مؤشِّرات أداء رئيسة واضحة



لدى الشركة مجلس إدارة

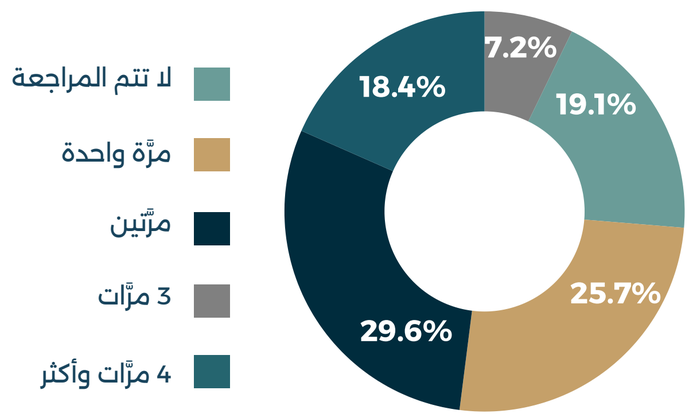


المدير التنفيذي امرأة



توزيع المنشآت حسب مراجعة إستراتيجية العمل وتحديثها

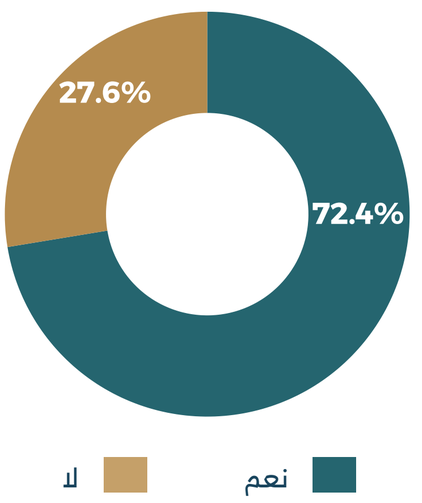
تشير النتائج إلى أن ثلث المنشآت فقط لديها انتظام نسبي في مراجعة استراتيجيتها، بينما تمثل نسبة 19٪ من المنشآت التي لا تجري مراجعة إطلاقًا مؤشرًا على ضعف ثقافة التخطيط والمتابعة الدورية.



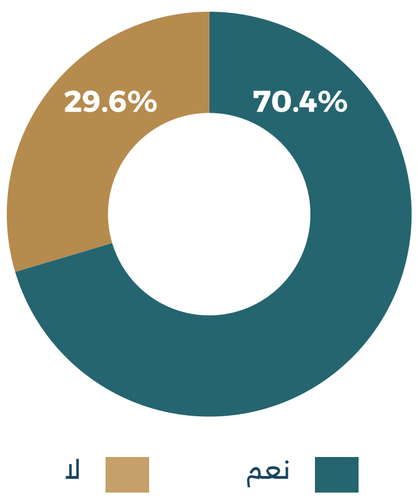
توزيع المنشآت حسب التوظيف والأجور

توضح النتائج أن معظم المنشآت لا تواجه عوائق في عمليات التوظيف، سواء محلية أو أجنبية، إلا أن التحدي الأبرز يتمثل في ندرة الكفاءات الوطنية المتخصصة، مما يستدعي تعزيز برامج التدريب والتأهيل ورفع جاهزية القوى العاملة الوطنية.

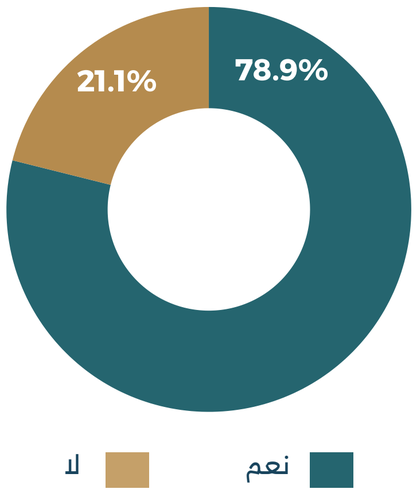
سهولة توظيف الأيدي العاملة المحلّية



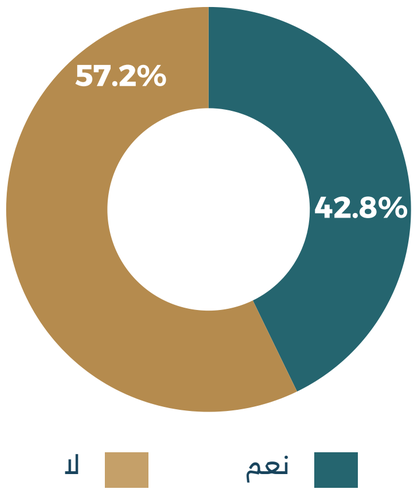
سهولة توظيف الأيدي العاملة الأجنبية



المرونة في تحديد الأجور



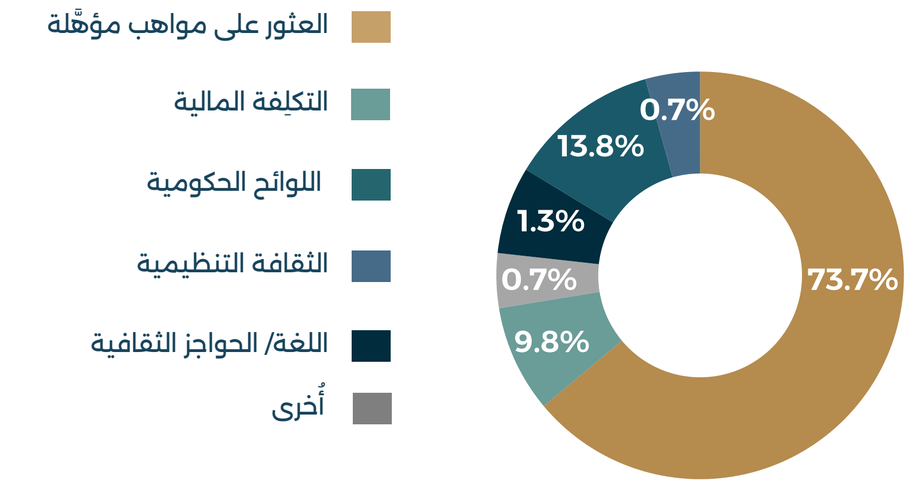
سهولة العثور على الموظفين المهَرة



أثر الاستثمار الحكومي على استثمار المنشآت العائلية

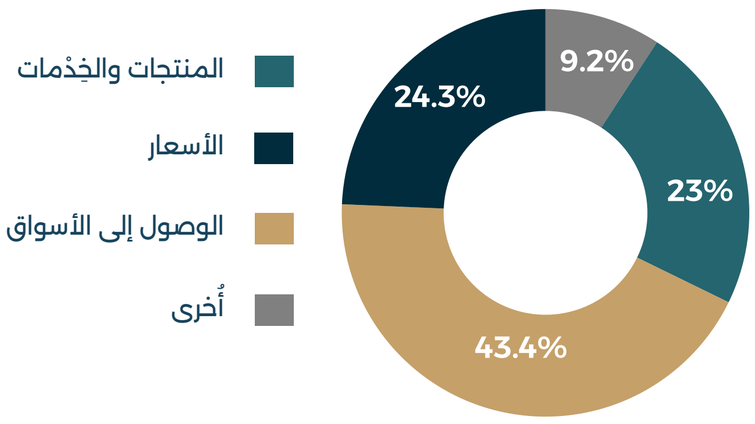
توزيع المنشآت حسب التحدّيات الرئيسة التي تواجهها

تؤكد النتائج أن رأس المال البشري المؤهل يمثل الفجوة الأهم في سوق العمل بالنسبة للشركات العائلية، بينما تأتي التكاليف والأنظمة الحكومية في مراتب تالية، مما يشير إلى الحاجة إلى مبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتأهيل الكفاءات وتيسير بيئة التوظيف.



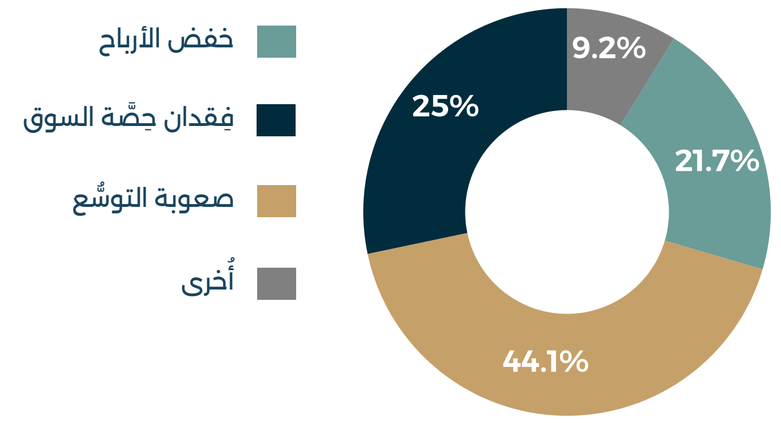
توزيع المنشآت حسب المجالات التي تُنافس فيها الشركات الحكومية الشركات العائلية

لتحديد مدى إدراك المنافسة، انقسمت الآراء بشأن ما إذا كانت الشركاتُ الحكومية تنافس الشركات العائلية، فبلغت نسبة 54.2% من العينة لمن يعتقدون وجود منافسة، و45.8% لمن يعتقدون العكس، ممَّا يُظهر وجهات نظر مختلفة عن تأثير الشركات الحكومية في القِطاع الخاصّ. أمَّا مجالات المنافسة فقد كانت المنتجات والخِدْمات، والوصول إلى الأسواق، والأسعار.



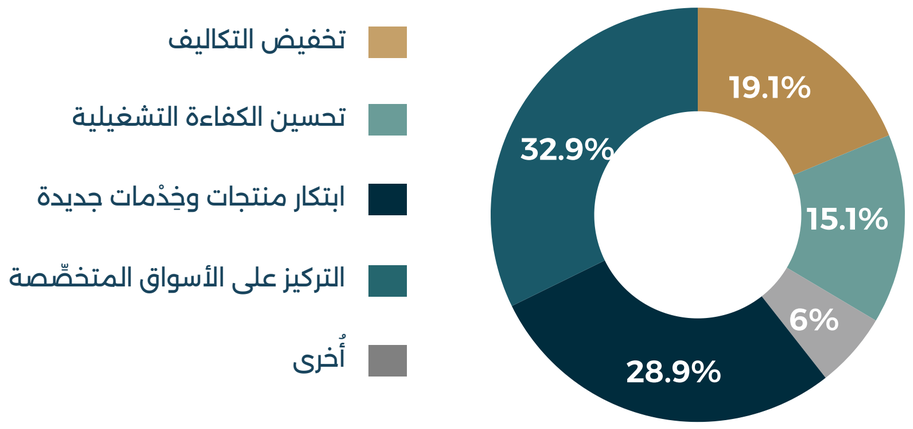
توزيع المنشآت حسب تأثير منافسة الشركات الحكومية

تدل النتائج على أن المنافسة مع الشركات الحكومية تؤثر بشكل مباشر على نمو الشركات العائلية وربحيتها، وتبرز الحاجة إلى مبادرات تنظيمية تدعم تكافؤ الفرص وتحافظ على استدامة القطاع العائلي.



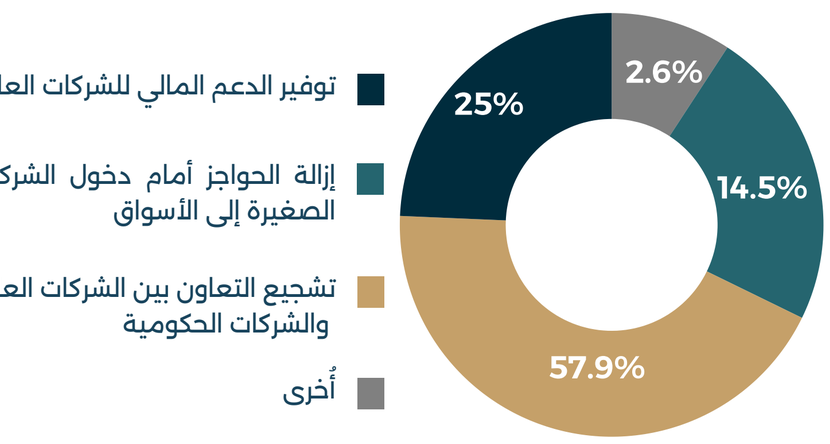
توزيع المنشآت حسب الإجراءات التي اتَّخَذتها الشركات

تُظهر الأرقام أن الابتكار وترشيد التكاليف يمثلان الوسيلتين الأساسيتين لمواجهة المنافسة، وهو توجه إيجابي يعكس مرونة المنشآت العائلية وقدرتها على التكيّف مع التغيرات السوقية.



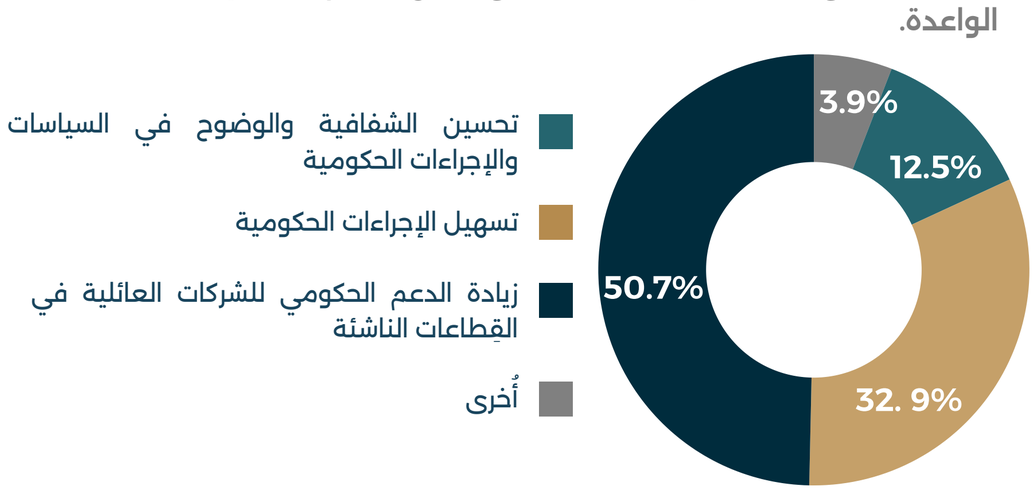
توزيع المنشآت حسب التوصيات التي تقدِّمها للحكومة لمعالجة المنافسة

تركز أغلب التوصيات على تحقيق التكامل لا التنافس بين القطاعات الحكومية والعائلية، من خلال التعاون، وتسهيل النفاذ للأسواق، وتقديم الدعم المالي لتحفيز الاستدامة والنمو.



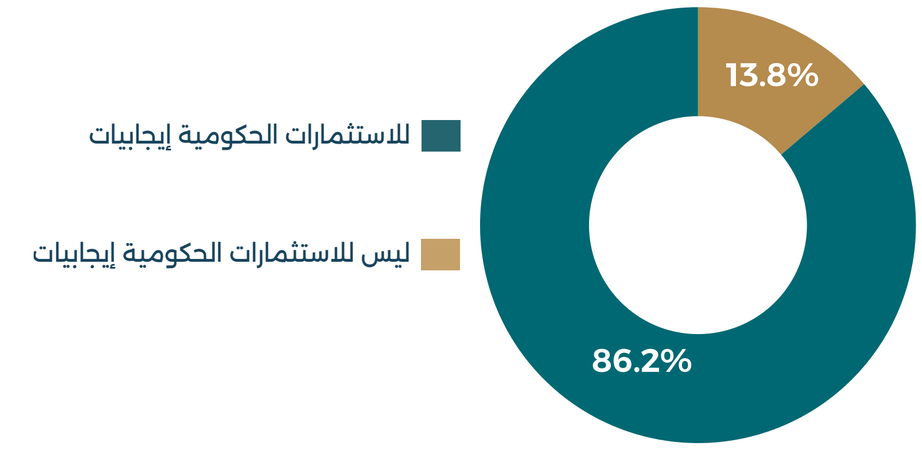
التوصيات التي تقدِّمها الشركات العائلية للحكومة لتحسين دور وحوافز الاستثمارات

تؤكد التوصيات على رغبة القطاع العائلي في تعزيز التواصل مع الجهات الحكومية، مع تبسيط الإجراءات وتوسيع برامج الدعم الموجهة نحو القطاعات الواعدة.



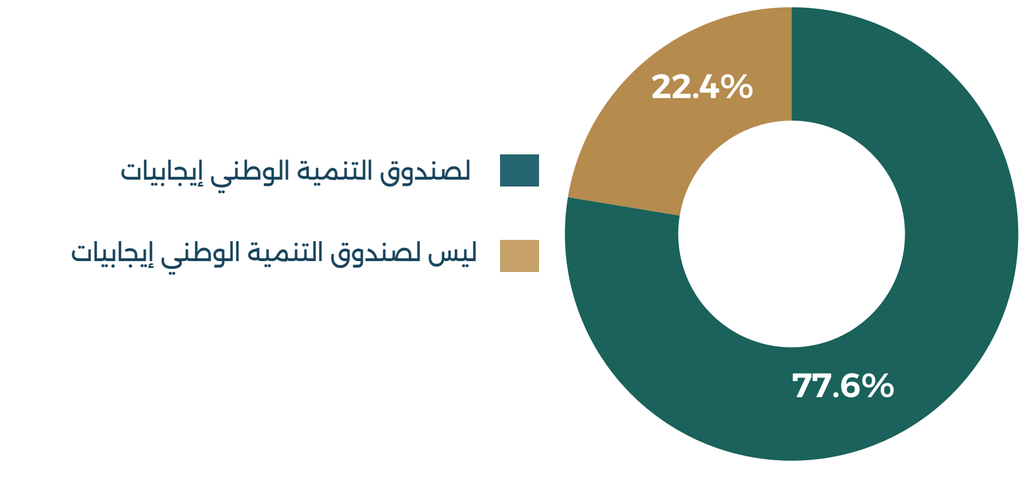
توزيع المنشآت حسب رأيهم بإيجابيات الاستثمارات الحكومية

تُظهر النتائج إجماعًا واسعًا على الدور الإيجابي للاستثمارات الحكومية في دعم المنشآت العائلية، ما يعكس ثقة عالية في سياسات الدولة الاقتصادية وبرامج التحفيز المرتبطة برؤية المملكة 2030.



توزيع المنشآت حسب مدى إيجابيات صندوق التنمية الوطني NQF

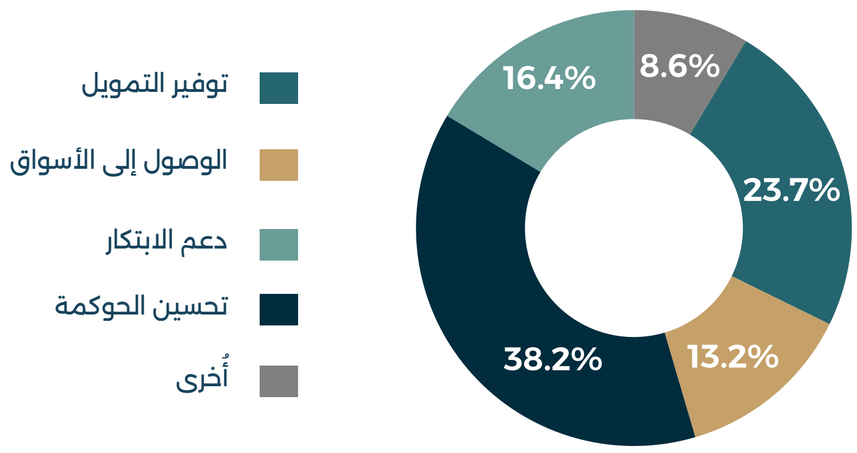
توضح البيانات أن الغالبية العظمى من المنشآت تعتبر صندوق التنمية الوطني من أبرز أذرع التمويل الفاعلة لدعم المنشآت الصغيرة والعائلية في المملكة.



أثر الاستثمار الحكومي على استثمار المنشآت العائلية

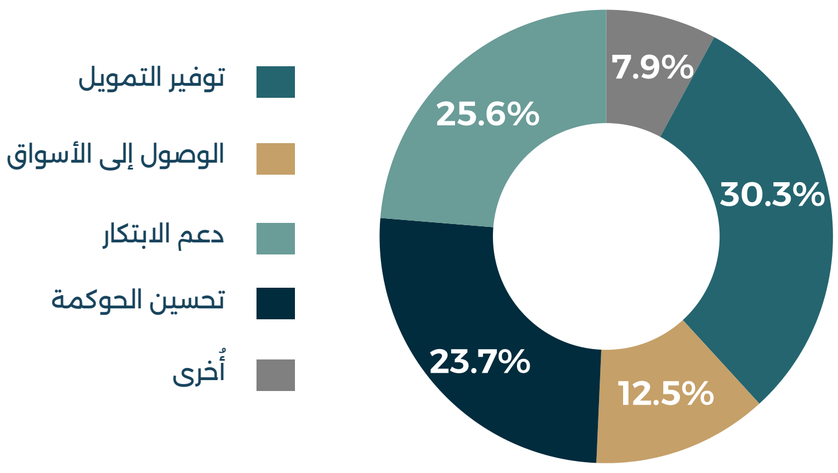
رأي المنشآت بالأثر الإيجابي للاستثمارات الحكومية

تؤكد النتائج أن البرامج الحكومية تسهم في رفع جودة الإدارة والحوكمة داخل المنشآت العائلية، كما تدعم الابتكار وتسهّل التمويل، وهو ما يعزز قدرتها على النمو المستدام والتوسع.



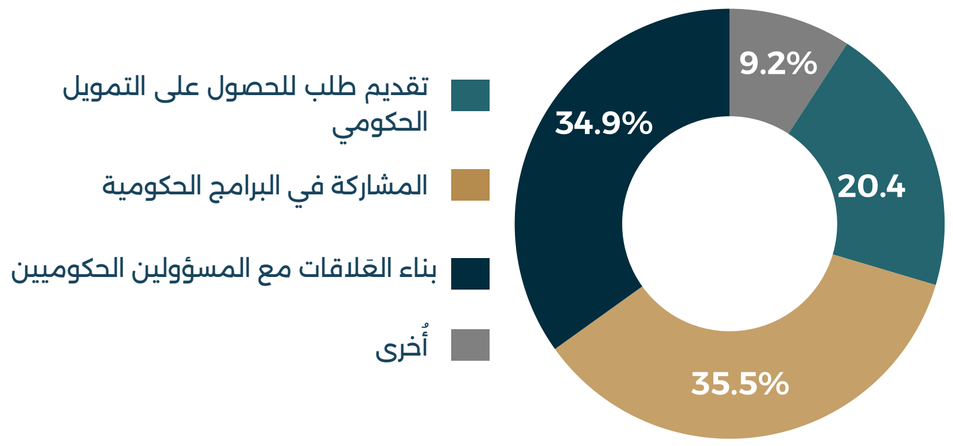
رأي المنشآت بالأثر الإيجابي لصندوق التنمية الوطني NQF

تعكس النتائج أن الصندوق يسهم بشكل فعّال في تمويل وتنمية المنشآت العائلية، خصوصًا في مجالات الابتكار والحوكمة التي تعد عناصر أساسية للاستدامة المؤسسية.



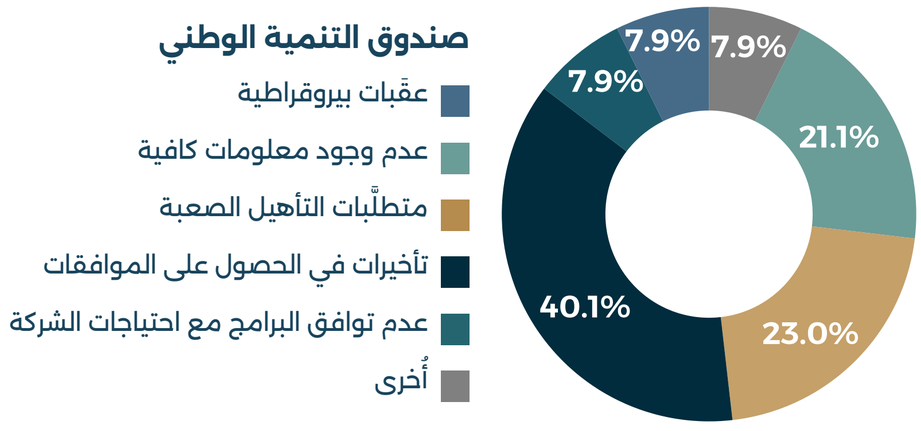
توزيع المنشآت حسب الإجراءات التي اتَّخَذتها للاستفادة من الاستثمارات

توضح النتائج أن المنشآت العائلية أصبحت أكثر تفاعلاً وانفتاحًا مع المبادرات الحكومية، من خلال المشاركة في البرامج الرسمية وبناء قنوات تواصل مباشرة مع الجهات الداعمة.



توزيع المنشآت حسب التحدّيات التي تواجهها في الوصول إلى الاستثمارات

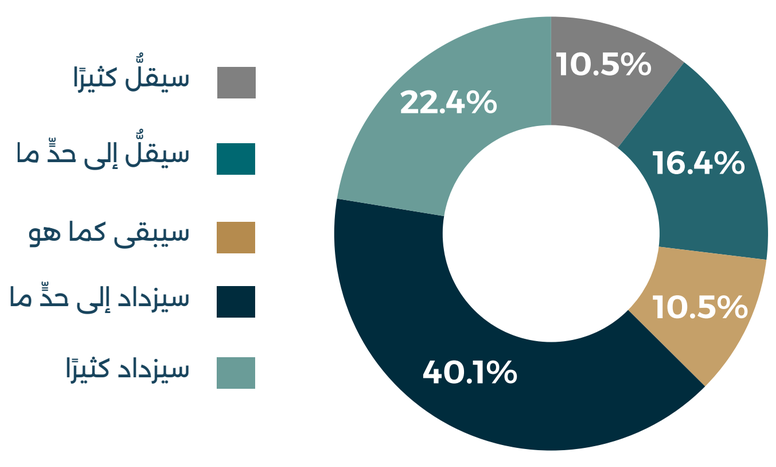
تشير النتائج إلى أن الإجراءات البيروقراطية وتأخر الموافقات تمثل أبرز المعوقات، ويبرز هنا أهمية تسريع العمليات وتحسين وضوح البرامج لزيادة كفاءة وصول الشركات العائلية إلى الدعم المتاح.



توقُّعات المنشآت لتطوُّر دور الاستثمارات في دعم الشركات العائلية

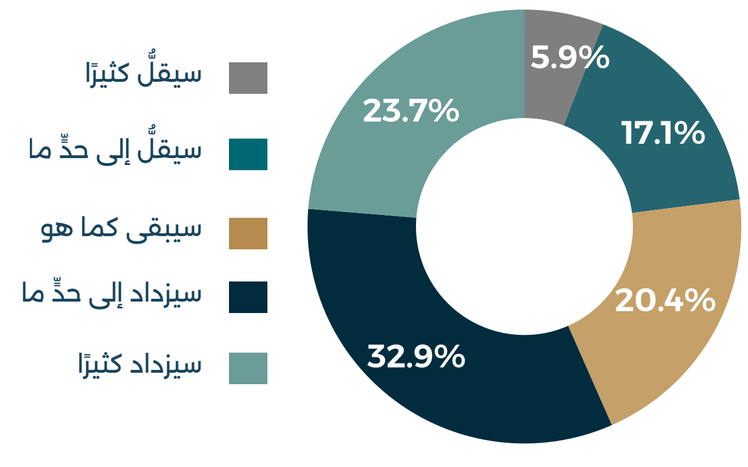
الاستثمارات الحكومية

تعكس هذه النتائج تفاؤلًا عامًا بمستقبل دور الاستثمارات الحكومية، وتؤكد ثقة القطاع العائلي في استمرار توجهات الدولة نحو دعم النمو المستدام وتمكين القطاع الخاص.



استثمارات صندوق التنمية الوطني

يتوقع أكثر من 56٪ من المنشآت ارتفاع دور الصندوق في دعم المنشآت العائلية مستقبلًا، ما يؤكد ثقة قوية في فعالية الصندوق وقدرته على مواكبة احتياجات القطاع في المرحلة القادمة.



أبرز ما ذكرت المنشات العائلية بشأن الوعي بالاستثمار الحكومي

هل أنت على علم بالمبادرات الاستثمارية الحكومية المختلفة؟

تُدرك معظم المنشآت العائلية في المملكة العربية السعودية المبادرات الاستثمارية الحكومية الموجهة لدعمها وتعزيز نموها وتتنوع مصادر هذه المعرفة بين الحسابات الرسمية للجهات الحكومية عبر منصات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ما يتم تداوله من معلومات بين الزملاء والأقارب، وما تنشره المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام المختلفة.

كيف تتابعُ المبادرات الحكومية، وكيف تتفاعل معها؟

تتباين طرقُ المتابعة والتفاعل بين الشركات فبعض الشركات تتابع المبادرات بانتظام، ولا سيما تلك المتعلقة بالدعم المالي والتِّقني، مثل مِنصة "اعتماد"، ومبادرات وِزارة الإسكان ووِزارة الموارد البشرية، وشركات أُخرى تتابع هذه المبادرات على نحو أقل انتظاما، والتفاعل يشمل الاستفادة من الدعم المالي والمشاريع الحكومية لتوسيع نطاق الأعمال وتحسين جودة الخدمات والمنتجات، وبعض الشركات تتفاعل مع المبادرات الحكومية بالمشاركة في البرامج الداعمة مثل برنامج "جدارة" ومبادرات "منشآت"، أو عبر المعلومات المقدمة من الغرف التجارية مثل غرفة القصيم.

أبرز ما ذكرت المنشات العائلية بشأن التأثير في قرارات العمل والإستراتيجية

كيف أثَّرت الاستثمارات الحكومية في إستراتيجية أعمال المُنشأة وصنع القرار؟

معظم المنشآت العائلية أفادت بأن الاستثماراتِ الحكوميةَ **أسهمت في رفع معايير الجَودة والكفاءة**، وأشارت الشركات في مجالات الرعاية الصحية والمطاعم إلى أن هذه الاستثمارات دفعتها لتحسين جَودة خِدْماتها وتطوير منشآتها، وتوسع مشاريع الإسكان الحكومية أدى إلى فتح فروع جديدة لبعض الشركات.

هل يمكنك إعطاء مثال على قرار تجاري تأثَّر مباشرةً بسياسات الاستثمار الحكومية؟

توجد أمثلة متعددة على قرارات تجارية حاسمة اتخذت استجابة لسياسات الاستثمار الحكومية؛ إذ دخلت إحدى الشركات المتخصصة في الأنظمة الذكية للمنازل هذا المجال نتيجةً لتوسع الحكومة في الاستثمارات السياحية والسكنية، كما استفادت شركات التطوير العقاري من المبادرات الحكومية، مثل مدينة الملك سلمان الصناعية، لشراء أراض جديدة وتوسيع نطاق أعمالها. كذلك وسّعت إحدى شركات خدمات النقل عملياتها بفضل العقود والمشروعات الحكومية المتاحة عبر منصّة "اعتماد".

أبرز ما ذكرت المنشات العائلية بشأن التأثير على نموّ الأعمال والمنافسة

هل تعتقد أن الشركات الحكومية تتمتَّع بميزة غير عادلة في المنافسة؟

بعض الشركات ترى أن الشركات الحكومية تتمتّع بميزات غير عادلة؛ بسبب الدعم المالي والثقة العالية التي تحصل عليها، فذكرت شركة تعمل في مجال الخِدْمات المُسانِدة (اللوجستية) إلى أن الشركات الحكومية تستطيع الاستحواذ على حِصَص سوقية بفضل التسهيلات الكبيرة. وشركة في مجال التطوير العقاري ذكرت أن الشركات الحكومية تحصل على الأراضي بأسعار منخفضة، ممَّا يمنحها ميزة تنافسية. وشركات أُخرى مثل شركة في مجال الفحص والمعايرة ترى أن المنافسة يمكن أن تكون عادلة إذا التزمت الشركات بمعايير الجَودة العالية.

هل تعتقد أن الاستثماراتِ الحكوميةَ تساعد الشركات العائلية على منافسة الشركات الحكومية؟

أجمع المشاركون على أن الاستثمارات الحكومية **تسهم في تعزيز القدرات التنافسية للشركات**؛ إذ ذكرت إحدى الشركات العاملة في مجال الأنظمة الذكية للمنازل في حائل أن الاستثمارات الحكومية في مشاريع الإسكان شجّعتها على تقديم خدمات جديدة ورفع مستوى الجودة، مما مكّنها من تحقيق تنافسية أعلى في السوق، كما أوضحت شركة في قطاع البناء والتشييد في الرياض أنها توسّعت في مُدن جديدة بفضل المشاريع الحكومية، الأمر الذي عزّز قدرتها على المنافسة والنمو في مجالات متعددة.

هل أسهمت الاستثمارات الحكومية في نموّ أعمالك وتطوُّرها؟

كان التأثير إيجابياً وملموساً لدى العديد من الشركات نتيجة المشروعات والمبادرات الحكومية؛ إذ ذكرت إحدى شركات خدمات النقل في جدة أن العقود الحكومية عبر منصة "اعتماد" ساعدتها على توسيع نطاق خدماتها وزيادة أسطولها التشغيلي، كما استفادت شركة تعمل في مجال الخدمات المالية في الرياض من شراكتها مع الصندوق الثقافي في تمويل مشاريع جديدة، مما أسهم في توسّع أعمالها وزيادة قاعدة عملائها، وأوضحت شركة تطوير عقاري صناعي في حائل أن مبادرة مدينة الملك سلمان الصناعية شجّعتها على شراء أراض جديدة مجاورة للمشروع الحكومي، الأمر الذي رفع من قيمة أصولها وساهم في توسيع نشاطها الاستثماري.

ما الفُرَصُ التي يمكن أن تنشأ للشركات العائلية من الاستثمارات الحكومية؟

أبلغت الشركات عن **فرص توسع كبيرة نتيجة للمشروعات الحكومية**؛ إذ أوضحت إحدى الشركات العاملة في مجال الأنظمة الذكية للمنازل أن المشروعات الحكومية في قطاعي الإسكان والسياحة فتحت أمامها آفاقا جديدة لتقديم خدمات مبتكرة وتوسيع نطاق أعمالها، كما استفادت إحدى شركات التطوير العقاري من مشروع مدينة الملك سلمان الصناعية، الذي أسهم في رفع قيمة الأراضي المجاورة ودعم نمو نشاطها وتوسّع استثماراتها.

ما المخاطرُ التي تواجهها الشركات العائلية بسبب منافسة الشركات الحكومية؟

تشمل المخاطر التي تواجهها الشركات **المنافسة غير العادلة** الناتجة عن التسهيلات الكبيرة التي تحصل عليها الشركات الحكومية؛ إذ أشارت إحدى شركات التطوير العقاري إلى أن الشركات الحكومية تقدم أسعارا أقلّ بكثير، مما يجعل من الصعب على الشركات الصغيرة المنافسة في السوق، كما أوضحت شركة تعمل في مجال الفحص والمعايرة أن التحديات تتمثل في مواجهة منافسة من شركات حكومية تمتلك إمكانات مالية وفنية ضخمة، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على الحصول على حصص سوقية مؤثرة.

ما التحدِّياتُ التي تواجهها الشركات العائلية في الاستفادة من الاستثمارات الحكومية؟

تتضمن التحدّيات التي تواجهها بعض الشركات **البيروقراطية** وصعوبة الحصول على التصاريح اللازمة؛ حيث ذكرت إحدى الشركات العاملة في مجال الفحص والمعايرة أن إجراءات الحصول على التصاريح تستغرق وقتاً طويلاً، مما يُعيق قدرتها على التوسّع وتنفيذ مشاريع جديدة، كما أوضحت شركة تعمل في مجال المسح بالطائرات المسيّرة دون طيار أن إصدار التصاريح يستغرق عدة أشهر، الأمر الذي يؤثر على قدرتها في تنفيذ المشاريع ضمن الجداول الزمنية المحددة.

هل أثَّر الاستثمار الحكومي إيجابًا أو سلبًا في نشاط المُنشأة؟

كان التأثير **إيجابيا في العديد من الحالات**؛ إذ أوضحت إحدى الشركات العاملة في مجال الرعاية الصحية في الرياض أن الاستثمارات الحكومية ساعدتها على تحسين جودة خدماتها وتوسيع نطاق عملها كما ذكرت شركة تعمل في مجال خدمات النقل أن العقود الحكومية مكّنتها من توسيع نطاق خدماتها وزيادة عدد مركباتها، مما أسهم في تحسين الأداء ورفع مستوى الإيرادات.

كيف أثَّر الاستثمار الحكومي في تصوُّرك للمخاطر والعائد في الاستثمارات التجارية؟

أسهم الدعم الحكومي في الحد من مخاطر الاستثمار ورفع مستوى الثقة في تحقيق عوائد إيجابية؛ إذ ذكرت شركة تعمل في مجال العطور في الرياض أن الاستثمار الحكومي عزّز ثقتها في توسيع نطاق إنتاجها وتنويع منتجاتها، كما أوضحت شركة متخصصة في المسح باستخدام الطائرات المسيّرة (دون طيار) أن المشروعات الحكومية ساعدتها على توسيع نطاق عملياتها وزيادة مستوى الابتكار في خدماتها، مما أسهم في تحسين تصوّرها للمخاطر وتعزيز العائد على الاستثمار.

كيف تُسهِم هذه الاستثمارات في تحقيق أهداف رؤية 2030، خاصَّة ما يتعلَّق بريادة الأعمال والتنويع الاقتصادي؟

أكد المشاركون أن الاستثمارات الحكومية **تُسهم في دعم ريادة الأعمال وتعزيز التنويع الاقتصادي**، بما يمكّن الشركات الصغيرة من رفع قدرتها التنافسية في السوق؛ إذ ذكرت إحدى الشركات العاملة في مجال صناعة المواد الغذائية أن الدعم الحكومي ساعدها على تنويع منتجاتها وزيادة إنتاجيتها، مما أسهم في نمو أعمالها وتوسّع نشاطها، كما أوضحت شركة في مجال الخدمات المالية أن شراكتها مع الصندوق الثقافي مكّنتها من تمويل مشاريع جديدة تُسهم في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 المرتبطة بتنمية القطاعات غير النفطية ودعم الاقتصاد الوطني.

أبرز ما ذكرت المنشآت العائلية بشأن نظرتهم المستقبلية

كيف تتصوَّر مستقبل الشركات العائلية في ضوء الاستثمارات الحكومية الحالية والمستقبلية؟

أبدى معظم المشاركين **تفاؤلهم بمستقبل واعدٍ** للشركات في ظلّ الاستثمارات الحكومية المستمرة؛ إذ تتوقّع شركات عاملة في مجالي الرعاية الصحية والتطوير العقاري أن تتمكّن من توسيع نطاق عملياتها بفضل ما تحظى به من دعم حكومي متواصل، فيما ترى شركات في مجالي الخدمات المساندة (اللوجستية) والخدمات المالية أن الاستثمارات الحكومية ستُسهم في تحسين البنية التحتية وتمكينها من توسيع نطاق خدماتها لتلبية الطلب المتزايد في السوق.

ما الإستراتيجيَّاتُ التي تفكِّر فيها للتوافق مع المشهد الاقتصادي المتطوِّر ؟

شكلت **العناية بالابتكار والتقنيات الحديثة الإستراتيجية الأبرز لدى العديد من الشركات**؛ إذ تخطّط إحدى الشركات العاملة في مجال الفحص والمعايرة إلى تطوير تقنيات جديدة تُسهم في رفع جودة خدماتها وتعزيز كفاءتها التشغيلية، بينما تسعى شركات تعمل في مجالي التطوير العقاري والعطور إلى توسيع نطاق منتجاتها من خلال توظيف تقنيات حديثة واستهداف أسواق جديدة تدعم نموّها واستدامتها.

هل تعتقد أن الاستثماراتِ الحكوميةَ تؤثِّر في ثقافة ريادة الأعمال ؟

يرى المشاركون أن الاستثمارات الحكومية تُسهم في **تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتشجّع الأفراد على دخول مجالات الأعمال المختلفة**؛ إذ أشارت إحدى الشركات العاملة في مجال الخدمات المساندة (اللوجستية) إلى أن البرامج التحفيزية الحكومية أسهمت في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب، بينما أوضحت شركة في مجال صناعة المواد الغذائية أن الاستثمارات الحكومية وفّرت بيئة مشجعة لروّاد الأعمال لتجربة أفكار جديدة وتطوير منتجات مبتكرة تدعم التنويع الاقتصادي والاستدامة.

أهم النتائج والتوصيات

أظهرت النتائج أن للاستثمارات الحكومية تأثيرات إيجابية واسعة على المنشآت العائلية؛ إذ تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة الأرباح وتوسيع نطاق الأعمال، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية محليًا ودوليًا. كما أفادت 86.2% من الشركات بأن هذه الاستثمارات تُعد وسيلة فعّالة لدعم الابتكار وتعزيز الحوكمة وزيادة الكفاءة وتعزيز الدخول في أسواق جديدة.

التوصية	التأثير المتوقع على المنشآت العائلية
تسهيل الإجراءات	تحسين الوصول إلى التمويل الحكومي وتسريع العمليات الإدارية
تطوير بوّابات إلكترونية موحَّدة	تسهيل عملية تقديم الطلبات والمتابعة وتقليل العِبء الإداري
تقديم الدعم والاستشارات	تعزيز فهم الشركات للإجراءات الحكومية وزيادة فُرَص النجاح
استخدام التِّقْنِيَّة الحديثة	تحسين الكفاءة التشغيلية وسرعة الحصول على الموافقات
رفع معايير الجَودة	تعزيز القدرة التنافسية وزيادة فُرَص الحصول على العقود الحكومية
وضع إطار حوكمة واضح	تحسين الكفاءة الداخلية وضمان الامتثال للمتطلَّبات الحكومية
تعزيز الشفافية والإفصاح	تحسين الأداء العام وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل
تقديم تدريب مستمرٍّ للموظفين	رفع مستوى الأداء وضمان التزام الموظفين بالمعايير المطلوبة
استخدام التِّقْنِيَّة لتحسين العمليات	زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية
تعزيز الشراكات بين صندوق الاستثمارات العامَّة والشركات العائلية	تعزيز فُرَص المنشآت العائلية في السوق وتحسين بيئة المنافسة
العناية بالاستثمارات	دعم النموّ اعتمادًا على الاستثمار في مجالات تعزِّز قدُرات الشركات
تعزيز الشراكات بين القِطاعين العامّ والخاصّ	زيادة الفُرَص التعاونية وتبادل الموارد والخبرات
مساعدة الشركات العائلية على استقطاب الكفاءات	تحسين قدرة الشركات على جذب المواهب والحِفاظ عليها لتعزيز قدرتها التنافسية

المركز الوطني للمنشآت العائلية
National Center for Family Businesses

info@ncfb.org.sa

www.ncfb.sa

جميع الحقوق محفوظة © المركز الوطني للمنشآت العائلية.

ncfb.sa